

# المجلس الوطني لشؤون الأسرة



ويناقش المؤتمر عدة محاور لترجمة أهدافه في توحيد وتعزيز الجهود العربية في حماية الأسرة من العنف هي:

- شبكة العمل العربية لحماية الأسرة من العنف.
- منهاج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف ومحاوره (الوقاية، الحماية، الموارد البشرية وإمدادية، والسياسات والقضايا القانونية، الشراكة والتنسيق، الدراسات والبحوث، المتابعة والتقييم)
- أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية بحماية الأسرة من العنف (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية والجهات المانحة).

## مخرجات المؤتمر:

- تطوير منهاج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف.
- إطلاق الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف.



المجلس الوطني لشؤون الأسرة



للسنة الثانية لحماية الأسرة  
من العنف الأسري

## للمؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف

### (نحو منهاج عمل لحماية الأسرة من العنف )

يعتبر هذا المؤتمر فرصة للدول العربية ومؤسساتها المعنية بحماية الأسرة للبلورة توجهاتها الوطنية في رسم السياسات والرؤى الوطنية من خلال تبادل الخبرات وإلقاء الضوء والعمل على تبني الممارسات الفضلى في مجال الوقاية والحماية من العنف الأسري، حيث يتضمن المؤتمر عدد من الأنشطة تغطي محاور المؤتمر الرئيسية، ومائدة مستديرة للبلورة التصورات المستقبلية حول الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف، وأدوات بلورة وتبني وتنفيذ منهاج العمل العربي لحماية الأسرة، وأدوار ومسؤوليات القطاعات المختلفة بحماية الأسرة.

يهدف المؤتمر الذي يعقده المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والعديد من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية إلى تجسيد آلية عمل تشاركية بين الدول العربية سواء في متابعة مدى استجابة الدول لتطور العمل على مستوى رسم السياسات الوطنية ورفع التقارير الدولية، وتبادل الخبرات العلمية والعملية بشكل منهجي من خلال تأسيس الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف، وترسيخ آليات التواصل والتشبيك بين الدول العربية من خلال إعداد وتبني منهاج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف يركز على أهمية التعاون وتبادل الخبرات في تطوير استراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحماية الأسرة من العنف في كل دولة عربية.

إذ تكون هذه الآليات مبنية على ترسیخ العمل الشاركي وتكافُف الجهود بين كافة الجهات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص على المستويات الوطنية، وبصورة تعكس الإرادة والرؤية الوطنية لمناهضة العنف والحد منه.

Adworx.com

أسرة التحرير:

ماجدة عاشور

هيا مأمون أبو النعاج

رانيا الجعبري

رانيا الصرايرة

لمى عواد

إيمان أبو قاعود

نسرين الخالدي



المجلس الوطني لشؤون الأسرة  
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

جبل عمان، شارع فوزي الملقى

ص.ب. ٨٣٠٨٥٨ عمّان ١١١٨٣ الأردن

هاتف: ٩٦٢ ٦ ٤٦٣٣ ٤٩٠ + فاكس: ٩٦٢ ٦ ٤٦٣٣ ٥٩١

[www.ncfa.org.jo](http://www.ncfa.org.jo)

## الأردن تحرك الماء الراكد وتحدد عن العنف الأسري

أكاد استشاري الطب النفسي من سوريا د. أديب العسالي في ورقته التي قدمها في الجلسة التي أدارتها وزيرة التنمية الاجتماعية هالة لطوف على دور المؤتمر الأول الذي عقد في العام ٢٠٠٣ والذي حرك إمام الراكد ودعى الدول العربية للالتفات إلى مشكلة العنف الأسري، الأمر الذي دفع الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٤ لاقامة مؤتمر يتناول الحالات النفسية للأطفال المعنفيين.

تضمنت ورقته "أهمية اشتغال مبادئ حماية الأطفال في المناهج الجامعية" والتي جاءت في سياق مناقشة محور الموارد البشرية ومالادية كما أكد العسالي على مدى جدية مشكلة سوء معاملة وإهمال الأطفال، ومدى أهمية دور المهنيين في الوقاية منها بالتعاون مع كل أفراد المجتمع عبر تطوير وتطبيق استراتيجيات وقائية، حيث يتطلب التعامل مع هذه المشكلة المعقّدة تدخل جهات عديدة وتقديم خدمات متعددة، فكل مجتمع ملزم أخلاقياً وقانونياً بالترويج لسلامة ورفاه الأطفال، ولابد من أن تكون الوقاية من سوء معاملة وإهمال الأطفال جزءاً لا يتجزأ من اهتمامات كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية المهمة بالأطفال من خلال ما تقدمه من خدمات تناسب مع خبرتها، فبعض هذه الجهات يهتم برفاه الأسرة، بينما يهتم غيرها بصحّة الطفل أو بثقافة الطفل، أو بالرعاية الاجتماعية أو الدينية أو المهنية للطفل وللأسرة.

مؤكداً أن تدريب الموارد البشرية المعنية مازال ضعيفاً أو معدوماً في مجال حماية الأطفال، فللعاملين في مجال الرعاية الصحية مثلاً دور أساسي في التعامل مع حالات سوء معاملة وإهمال الأطفال، وقد أصب سوء معاملة الطفل تشخيصاً طبياً منذ العام ١٩٦٢ عقب وصف الدكتور هنري كمب وزملائه لمتلازمة الطفل المضطهد، وتلا ذلك إدخال التدريب على التعامل مع حالات سوء معاملة وإهمال الأطفال في معظم مناهج كليات الطب، ورغم ذلك، فإن أبحاثاً عديدة تبين أن مقدرة الأطباء على تمييز وتدبير هذه الحالات مازالت ضعيفةً أو حتى معدومةً.

فرغم أن سوء معاملة وإهمال الأطفال قد يؤدي إلى الوفاة أو إلى عواقب جسدية وأو نفسية تستمر طيلة الحياة، فإن اهتمامات مقدمي الرعاية الصحية نادراً ما تتشتمل على الوقاية من سوء معاملة وإهمال الأطفال، وكثيراً ما تقصر على تقديم العلاج الطبي لضحايا سوء المعاملة والإهمال، وعلى الإحالـة إلى الطبيب الشرعي أحياناً، دون الاهتمام بالتقدير النفسي الاجتماعي، ولا بالتعاون مع مهنيين آخرين.

ويزيد الأمر تعقيداً بلاحظة أن مفهوم حماية الأطفال مازال غريباً عن المدارس وعن مراكز الخدمات الاجتماعية وغامضاً في مؤسسات تطبيق القانون. في بينما توفر دائماً قوانين وإجراءات لحماية الطفل الضحية، نادراً ما تتوفر قوانين وإجراءات لحماية الطفل الضحية.

## محور الموارد البشرية والمادية

تأسس شبكة عربية لحماية الأسرة من العنف، هو الهدف الأول الذي يشكل هاجس المشاركين في المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف، ومن مستلزمات الحديث عن هذه الشبكة كان البحث في محور الموارد البشرية، وكان من أبرز ما ورد في الجلسة الأولى التي رأسها وزيرة التنمية الاجتماعية هالة لطوف التي أكدت على أهمية تنمية الموارد البشرية ومالادية لتحقيق الهدف المرجو من المؤتمر وبالتالي تحقيق الهدف الأبعد وهو مناهضة العنف ضد الأسرة. وكان من أبرز ما ورد في الجلسة، ليمكن مناهضة العنف ضد المرأة دون تنمية الموارد.

بدورها أشارت منسقة برنامج العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ومسئولة وحدة التوثيق وتكنولوجيا المعلومات في تونس هادية بالحاج يوسف السبعي إلى تعدد المبادرات الدولية للحد من ظاهرة العنف القائم على أساس النوع في كامل أنحاء العالم وذلك من خلال تخصيص آليات أممية كคณะกรรม الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة لسكان للاهتمام بقضايا المرأة والحد من ظاهرة العنف المسلط عليها.

ومن تستبعد أن يكون للمناخ العالمي والصحوة بمخاطر العنف القائم على أساس النوع، التأثير الكبير على المبادرات الإقليمية والتي تناولت حقوق المرأة السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة وحقوق المرأة في الدائرة الثقافية ودور الاتصالات ووسائل الإعلام. ونتيجة لهذا الوعي العام بمدى خطورة انتشار ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، - حسب تعبيرها بدأت البلدان العربية بصفة متفاوتة تهتم بهذه الظاهرة وتحدّث عنها وتعتبرها من المشاكل ذات الأولوية التي يجب دراستها وإيجاد الحلول لها. واستدلّت على ذلك بأن السنوات الأخيرة شهدت تدخل الحكومات للحد من ظاهرة العنف الأسري وذلك بوضع استراتيجيات وطنية متكاملة لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

وقالت في ورقتها المعنونة بتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات خلال جلسة خاصة يرأسها وزير الشؤون الاجتماعية الليبي الدكتور إبراهيم الشريف وسعت هذه الجلسة إلى مأسسة عملية المتابعة والتقييم المتعلقة ببرامج حماية الأسرة على المستوى الوطني من خلال اعتماد منهجه للمتابعة والتقييم لقياس الانجاز المتحقق من الهدف وخطط العمل الموضوّعة لبرامج حماية الأسرة ووضع السياسات والإجراءات الكفيلة لضمان فاعليتها.



وشارك في المؤتمر كل من مصر وال السعودية والإمارات العربية ولبيا والجزائر والمغرب والسودان وقطر والكويت واليمن وفلسطين والعراق ولبنان وسوريا وتونس وسلطنة عمان وموريتانيا.

وناقش المجتمعون في جلسات العمل خلال اليوم الاول عدداً من المحاور ابرزها محور تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية للجهات العامة في مجال حماية الأسرة وامتها.

وفي الجلسة التي رأسها وزيرة التنمية الاجتماعية هالة لطوف بحث المشاركون اليات تطوير مدونات السلوك لكل مهنة تعامل مع حالات العنف الأسري وتعزيز قدرات ومهارات العاملين في مجال نشر الثقافة الأسرية بما فيهم الاعلاميين ورجال الدين والوعاظ والوعاظات.

وخلال جلسة التي ترأسها وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان الدكتور ماريون عون ناقش المشاركون محور التشريعات والسياسات القانونية لزيادة كفاءة وسرعة استجابة المجتمع والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لحالات العنف الأسري، حيث تم تناول تطوير معايير واجراءات وادلة للمؤسسات والعاملين في مجال حماية الأسرة من العنف.

وفي الجلسة التي ترأسها وزير الشؤون الاجتماعية السعودي الدكتور يوسف بن احمد العشيمين بحث المشاركون محور الواقعية من العنف الأسري وكيفية احداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالعنف الأسري، اضافة الى تعديل التشريعات وتعزيز السلوك الایجابي من خلال زيادة المعرفة بقضايا العنف الأسري في برامج التعليم المختلفة.

وفيما يتعلق بمحور الواقعية من العنف الأسري فقد ترأست الدكتورة شريفة اليحيائي وزيرة الشؤون الاجتماعية في سلطنة عمان جلسة عمل ركزت على ضرورة توفير خدمات صحية واجتماعية وقانونية وخدمات تشاركية وبرامج مميزة تغطي كافة اتجاهات الرعاية واحتياجات المعنفين وأسرهم.

وناقش المشاركون في اليوم الثاني للمؤتمر محور الدراسات والبحوث خلال جلسة خاصة يرأسها وزير الشؤون الاجتماعية الليبي الدكتور إبراهيم الشريف وسعت هذه الجلسة إلى مأسسة عملية المتابعة والتقييم المتعلقة ببرامج حماية الأسرة على المستوى الوطني من خلال اعتماد منهجه للمتابعة والتقييم لقياس الانجاز المتحقق من الهدف وخطط العمل الموضوّعة لبرامج حماية الأسرة ووضع السياسات والإجراءات الكفيلة لضمان فاعليتها.

كما ترأس امين عام وزارة التضامن والأسرة والجالية الوطنية في الخارج السيد بشناق خلاوي عبد الله جلسة عمل تناول محور المتابعة والتقييم والبرامج والسياسات والتشريعات المتعلقة بالعنف الأسري اضافة الى تحديد الفجوات والعوائق والتحديات في العمل التشاركي وتعزيز التنسيق والشراكة بين المؤسسات المعنية ومؤسسة اليات الابلاغ والتسجيل والتحويل لحالات العنف الأسري.

وتم بحث محور الشراكة والتنسيق خلال جلسة عمل ترأسها وزيرة التنمية والأسرة في المغرب الدكتورة نزهة الصقلي وتناولت طرق تعزيز التعاون بين القضاء والشرطة والخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية ومؤسسات المجتمع المدني لغرض الإبلاغ والتسجيل والتحويل لحالات العنف الأسري.

## المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف بتنظيم من المجلس الوطني لشؤون الأسرة

بحضور جلالة الملكة رانيا العبد الله ومشاركة العديد من ممثلي الدول العربية بدأت في عمان في السادس عشر من شهر شباط اعمال المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف والذي ينظمه المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية تحت شعار "نحو منهج عمل لحماية الأسرة من العنف".

ويسعى المشاركون في المؤتمر وهم وزراء التنمية الاجتماعية والأسرة ورؤساء مجالس الأسرة وممثلي المؤسسات ذات العلاقة في الدول العربية لاتفاق من اجل تأسيس شبكة عربية لحماية الأسرة من العنف وتحديد اهدافها ورؤيتها ورسالتها وعضويتها واليات عملها. واكدت امين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتورة هيفاء ابو غزاله على أن تحقيق التعاون بين الدول العربية هو حجر الزاوية لتعزيز مكانة الأسرة والمساهمة في تحسين نوعية حياتها في كافة المجالات للمحافظة على مساكها وحمايتها.

وأشارت الى أن المشاركة المتميزة رفيعة المستوى من الدول العربية لهذا المؤتمر ما هي الا دليل على الالتزام من اجل التعاون والتنسيق العربي المشترك لتطوير اليات حماية الأسرة من كافة اشكال العنف.

وأوضحت ابو غزاله الحاجة الماسة إلى تجميع جهود الدول العربية وتوحيدتها لتحقيق الشمول والتكميل بين البرامج والخدمات الموجهة لحماية الأطفال والنساء والارتفاع بها والتصدي لظاهره الاساءه والعنف الأسري وحماية الأسره من كafe اشكال هذه الظاهرة.

من جانبها قالت امين العام المساعد لشؤون الاجتماع في جامعة الدول العربية الدكتورة سيماء بحوث أن انعقاد هذا المؤتمر يأتي متسقاً مع أهداف الإستراتيجية العربية للأسرة التي أقرت خلال مؤتمر قمة الجزائر عام ٢٠٠٥، وما تلاها من إنشاء لجنة الأسرة العربية التي تضم الأجهزة والآليات الوطنية الرسمية المعنية بالأسرة بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود بينها وبين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشبكات الإقليمية والدولية المعنية بالأسرة.

واكدت ان مشاركة جامعة الدول العربية في المؤتمر يعكس ايضاً اهتماماً بها بقضايا الأسرة وسعيها الدؤوب لتمكين الأسرة العربية لتكون مستقرة آمنة محافظة على ثقافتها وهويتها، وقدرة في الوقت نفسه على التفاعل مع متغيرات العصر.

وشهدت جلسة الافتتاح فيما قصيراً عرض خلاله المجلس الوطني لشؤون الأسرة الخطوط العريضة حول منهج العمل العربي لحماية الأسرة والشبكة العربية من العنف الأسري.

## محور التشريعات والسياسات والقضايا القانونية

دعوات لتعديل القوانين والتشريعات بما يضمن حماية الأسرة من العنف الأسري

اكد المحاضرون في جلسة "محور التشريعات والسياسات والقضايا القانونية" المنبثقة عن المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري على أهمية تعديل القوانين والتشريعات بما يضمن حماية الأسرة من العنف، مطالبين الحكومات العربية بالتحرك بشكل أكبر لتحقيق ذلك.

واستعرض رئيس الجلسه وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني الدكتور ماريون حخل افتتاحه اعمال الجلسه التجربه اللبنانيه في مجال العنف الأسري، لافتا ان المرأة هي اكبر الاطراف التي يقع عليها العنف، ولفت عون الى اقرارات الحكومة اللبنانيه للعديد من القوانين من شأنها توفير الحمايه للامانه الععنف، بذل المزيد من الجهد لانهاء العنف الأسري بشكل نهائى، وعبر عون عن امله بخروج المؤتمر بتوصيات تستفيد منها الدول المشاركة في اطار حركتها للحد من العنف الأسري، مقدما شكره للمجلس الوطني لشؤون الأسره لتنظيمه لهذا المؤتمر.

واكدت رئيسة ملتقي النساء العالمى المحاميه ريم ابو حسان على وجوب الدولة بتوفير الحمايه للمرأه من العنف ومحاسبة المسؤولين عنه وتوفير العدالة والانصاف للضحايا بحسب اتفاقية سيداو.

يذكر ان التوصية رقم (١٩) لعام ١٩٩٢ من اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" التي وقعت على الالتزام ببنودها اكثر من (١٠٠) دولة بما في ذلك البلدان العربية تنص على "البلدان الاطراف في الاتفاقية عليها الالتزام باستئصال العنف ضد المرأة".

وبينت ابو حسان خلال ورقه قدمتها بعنوان "العنف الأسري: التشريعات والسياسات" ان سن تشريع خاص بالعنف يتطلب اتخاذ عدة اجراءات اولها تحديد الهدف من التشريع مثل منع العنف من خلال تأكيد ايقاع العقوبه على الفاعل وتوفير الحمايه والدعم للمشتكي والضحية من العنف.

الاجراء التالي لسن تشريع ينظر ابو حسان يكمن في التشاور مع الشركاء التي عرفتهم بهم "الذين يتأثرون من القانون او لهم دور في تطبيقه" كالضحايا، مؤسسات المجتمع المدني، مقدمي الخدمة، مؤسسات حقوق الانسان الجهات التي تتولى دعم الضحية من قبل الحكومة وغيرها من الجهات.

الان الاجراء الاهم يكمن في استخدام البيانات التي يتم التوصل اليها لوضع مسودة قانون تراعي تضمين التشريع لمبادئ الاتفاقيات الدوليه في هذا المجال التي تؤكد على ان "العنف انتهاك لحقوق الانسان" وتعتبره ممارسه "غير مقبوله وجرمه" على الدوله العمل للقضاء عليها مع الاخذ بعين الاعتبار حمايه الضحية من تكرار وقوع العنف عليها أثناء تطبيق الاجراءات القانونية.

وحول التجربة القانونية الاردنية في مجال "تجريم العنف اوضحت ابو حسان ان الاردن اعتمد سياسه عامه تجاه الاسره تقوم على احترام خصوصيه الأسره وعدم التدخل في شؤونها" الا في حالة فشل الأسره في اداء واجباتها او التخلی عن مسؤوليتها".

واكدت ابو حسان ان تدابير الحمايه في قانون الاحداث عدها اكبر وتعطي صلاحيات القاضي فيها اوسع مرجعه سبب ذلك الى ان قانون الاحداث يتعامل مع اطفال اما قانون الحمايه من العنف الأسري فيشمل افراد الأسره البالغين منهم والاطفال.

وتتوفر المادة ٣١ من قانون الاحداث الاردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ الحمايه والرعاية لفئة الاطفال المعرضين للخطر داخل اسرهم، اذ تحيل الجهات المعنية بتلقي الشكاوى في هذه القضايا مثل ادارة حمايه الأسره الاطفال الى المحكمة ليتم تحويلها فيما بعد الى قاضي الاحداث.

وتبعا لبدء الحراك الاردني في مجال العنف ضد الأسره تبين ابو حسان ان اول دار مأوى للنساء المعنفات انشأها اتحاد المرأة الاردنية في اواسط التسعينات، تبعها انشاء اداره حمايه الاسره التابعه لمديرية الامن العام ومن ثم انشاء دار الامان في مؤسسه نهر الاردن.

بعد ذلك صدر نظام دور حمايه الأسره رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٤ (٢٠٠٤) تلاه صدور القانون الذي لحقه مطالبات حكوميه وغير حكوميه لايجاد الية وطنية لانشاء دار ضيافه للنساء المعنفات اسفرت عن انشائها للتعامل خلال مخلوق اقل من الرجل وهذا ليس من الواقع الاسلامي ويجب تغييره.

واركت السفيرة المصرية على موضوع الإعلام لما له دور من دور كبير في تشكيل وتوجيه المناخ لمجتمع ما وبصفة خاصة المرئي والمسموع خاصة في الدول التي ترفع بها نسبة الأممية. داعية الحكومات والمسئولين الى إجراء حوارات مع الإعلام وتوضيح مسؤوليات الإعلاميين الذي يجب أن يواجهوها بقدر من الانتماء لمجتمعاتهم وعرضهم لقضايا هذا المجتمع ايجابياً والعمل قدر الإمكان على تنقية الأعمال الدرامية من المشاهد التي تكرس للعنف الأسري.

كما اشارت السفيرة الى دور القيادات المجتمعية بالتعاونية بموضوع العنف الأسري بالإضافة الى العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية ومكافحة البطالة لما لها من مردود على مكافحة العنف في مجتمع ما رغم أنها ليس العنصر الوحيد الحاسم لكنهما بلا شك يشكلان عنصرا مساعدا.

## محور الوقاية من العنف الأسري

وفي جلسة محور الوقاية من العنف الأسري التي ترأسها وزیر الشؤون الاجتماعية السعودية يوسف العثيمين أكدت مستشاره المجلس القومي للمرأة في مصر السفيرة سمية ابو ستيت انه يجب تضمين المناهج الدراسية في جميع مراحلها كل مرحلة حسب قدره استيعابها لموضوع العنف وأثاره المدمرة على المجتمعات وتجريم العنف الأسري في المدارس حيث أن الطفل ضحية العنف غالبا ما يتتحول إلى ممارس للعنف عندما يشب مما يجعلنا ندور في حلقة مفرغة.

ولفت السفيرة المصرية الى ان الخطاب الدينى بشكله الحالى لا يعكس روح الإسلام من التراحم والملودة الذى يجب أن يكون محور التعامل داخل الأسرة حتى في الخلاف الذى يحصل بالمعروف وليس بالعنف. ومن هنا دعت الى أهمية إقامة حوار مع المؤسسات الدينية لتغيير الخطاب الدينى بما يضمن التسامح والمعرفة مشيرا الى ان الخطاب الدينى الذى يعكس صورة للمرأة من الجاهلية وليس من العصر الاسلامى يساعد على تكريس العنف ضدها داخل الأسرة كونها مخلوق اقل من الرجل وهذا ليس من الواقع الاسلامي ويجب تغييره.

واركت السفيرة المصرية على موضوع الإعلام لما له دور كبير في تشكيل وتوجيه المناخ لمجتمع ما وبصفة خاصة المرئي والمسموع خاصة في الدول التي ترفع بها نسبة الأممية. داعية الحكومات والمسئولين الى إجراء حوارات مع الإعلام وتوضيح مسؤوليات الإعلاميين الذي يجب أن يواجهوها بقدر من الانتماء لمجتمعاتهم وعرضهم لقضايا هذا المجتمع ايجابياً والعمل قدر الإمكان على تنقية الأعمال الدرامية من المشاهد التي تكرس للعنف الأسري.

كما اشارت السفيرة الى دور القيادات المجتمعية بالتعاونية بموضوع العنف الأسري بالإضافة الى العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية ومكافحة البطالة لما لها من مردود على مكافحة العنف في مجتمع ما رغم أنها ليس العنصر الوحيد الحاسم لكنهما بلا شك يشكلان عنصرا مساعدا.



## محور الحماية من العنف الأسري

اكد مدير ادارة حماية الأسرة العقيد محمد الزعبي ان ادارة حماية الأسرة تعتبر الانسان ثروة هذا البلد ولابد من تضافر جهود جميع المؤسسات للاستثمار بهذه الثروة خير استثمار.

واضافت خلال تقديم ورقة العمل الخاصة بادارة حماية الأسرة خلال المؤتمر الثاني العربي لحماية الأسرة من العنف والتي جاءت تحت عنوان "لنعمل معاً على بناء الحلم وتكون مستقبل مشرق نحو أسرة خالية من العنف قوامها الرحمة والاحترام المتبادل بين أفرادها"، وقال ان الأسرة هي البناء الاساسية في بناء المجتمعات وعليها يعتمد دوام هذه المجتمعات ومن الاهمية بمكان الحفاظ على كيانها وحمايتها وتحقيق امنها الاجتماعي الذي يشكل احد ركائز امنها الشامل وذلك من خلال مواجهة أية آفات اجتماعية قد تواجهها مشيراً الى "إن توفير الحياة الكريمة وتقديم الخدمات العامة للمواطن الاردني في البداية والريف والمخيم والمدينة مسؤولة وواجب مقدس تسعى الحكومة للنهوض به، وستواصل برامجها لتوسيع الخدمات المقدمة للمواطنين في سائر المجالات التربوية والاجتماعية والصحية وتطوير مستوى ولا بد هنا من الإشارة إلى أن قطاع المرأة والطفولة بحاجة ملزدة من الرعاية والاهتمام من خلال وضع البرامج والتشريعات التي تضمن حقوق هذين القطاعين وترتقي بمستوى الرعاية المقدمة اليهما" من خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم.

وعقب بالقول "والامل كل الامل في ايجاد مساحة انسانية في قلوبنا تجعلنا نشعر مع الآخرين ونحس بمعاناتهم وهذه هي المقدمة الاولى لاحترام انسانية الانسان وكرامته والتعاطف مع الآخرين وتفهم معاناتهم ومدى عون لهم" من خطاب صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة في موضوع "الكرامة الانسانية وحقوق الانسان".

واشار العقيد الزعبي ان الادارة قد تأسست مع نهاية عام ١٩٩٧ وباشرت عملها في بداية عام ١٩٩٨.

وركز العقيد الزعبي على قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردنية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١، والتي تعطي صلاحيات للضابطة العدلية في استقصاء الجرائم وجمع أدلةها والقبض على فاعليها وإحالتهم الى السلطة المختصة، وأضاف ان قانون الحماية من العنف الأسري رقم (٦) لعام ٢٠٠٨ والذي أعطى صلاحيات الى ادارة حماية الأسرة في مجال التدخل والعلاج في قضايا العنف الأسري. وقانون الاحداث رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته حول المادة المتعلقة بالأطفال المحتاجين للحماية والرعاية.

اما حول الية العمل فقد اشار الى انه يتم اختيار العاملين في الادارة من لديهم الرغبة للعمل في هذا المجال، وممن يحملون مؤهلات اكاديمية وشخصية توهلهم للتعامل مع حالات العنف والإساءة. كما يتم مقابلة الحالات الواردة الى الادارة بكل سرية من قبل ضباط وضابطات مؤهلين ومدربين على التعامل مع هذه الحالات.

## لقاءات مع المشاركين

مسؤولون في الحماية من العنف الأسري يؤكدون أهمية ايجاد نهج عربي موحد في حماية الأسرة  
عمان ١٦ شباط (بترا) - ماجدة عاشر

وقالت ان مسألة العنف الأسري تدخل في "تابوهات" وليس ظاهرة خاصة بالعرب واغها ظاهرة عالمية وتطلب استراتيجيات وتشريعات تحمي الزوجات من العنف الأسري ونشر ثقافة المساوة واحترام ثقافة الاختلاف داخل المجتمعات.

وتحدثت حول مدونات الأسرة المغربية التي تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الطفل أولاً وتشريعات تم اصدارها حديثاً منها قانون الجنسية والتي تستطيع المرأة المغربية المتزوجة من اجنبي من جنسيتها لاولادها مشيرة الى ان هذه التشريعات وغيرها هامة جداً لترابع العنف الأسري.

وقالت الوزيرة ان المغرب يعمل حالياً على مشروع قانون العنف الزوجي الذي يتم بموجبه الاعتماد على دلائل وبراهين جديدة لتبني واقعة العنف الزوجي ومنها موضوع البحث الاجتماعي، وأشارت الى وجود "الخط الأخضر"، وهو خط مركزي وطني وفي وزارة التنمية للتواصل مع النساء المعنفات.

فيما أكد السفير الكويتي في عمان الشيخ فيصل الحمود الصباح أكد على تقييز العلاقات بين الاردن والكويت خاصة في العمل التنموي الاجتماعي والجمعيات المتخصصة.

واضاف السفير ان مشاركة الكويت بهذا المؤتمر له دليل على منهضته لموضوع العنف الأسري معرباً عن استعداد بلاده للتعاون مع الاردن في المجال لتحقيق التقدم المأمول في المجال لكلا البلدين الشقيقين.

كما تحدث عن الدور الرفيع للمرأة الكويتية حالياً وما حققته من مكاسب وقال:

"المرأة الكويتية حالياً نالت حقوقها وتمتعت بقدر عالٍ من المسؤولية والتأثير"

معرباً عن اعتزازه بما حققه المرأة الأردنية ايضاً من إنجازات رفيعة وبجهود ذئوبة من راعية المؤتمر جلالة الملكة رانيا العبد الله وفي كافة المجالات.

واشار السفير الكويتي الى انه يوجد عنف اسري في بلاده ولكن ليس بالمفهوم المعروف وهو تحت السيطرة وغير خارج عن المألوف سوى في بعض الحالات الفردية، شأنه شأن غيره من دول العالم.

اكتد العديد من الفعاليات العربية المشاركة في المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف على ان مشاركة الدول العربية وبكلة مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية في المؤتمر لها دليل على توافقهم على أهمية مواجهة كافة اشكال العنف الأسري.

واكدوا في لقاءات مع وكالة الانباء الاردنية (بترا) على هامش المؤتمر على ضرورة تلاقي الجهود العربية في نهج عربي واحد مواجهة ومعالجة موضوع العنف الأسري.

وتحدث وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان الدكتور ماري عون حول أهمية المؤتمر للوصول الى قواسم مشتركة في بعض القوانين والتشريعات التي تحد من موضوع العنف الأسري وخاصة في موضوع جرائم الشرف، إذ أن عقوبتها غير رادعة في اغلب الدول العربية.

كما اعتبر الوزير اللبناني المؤتمر فرصه لتداول الآراء والتجارب في المجال تحقيقاً للامان الأسري المنشود.

وقالت وزيرة التنمية والأسرة والتضامن في المغرب نزهة الصقلي ان مجرد عقد مثل هذه اللقاءات هو دليل على الارادة السياسية القوية لمحاربة العنف الأسري، وتحدثت عن الالتزام الجاد والفاعل لجلالة الملكة رانيا العبد الله بالموضوع وخاصة في قضايا المرأة والطفولة.

واشارت الوزيرة الى صعوبة التوغل في مواضيع التحرش الجنسي والاغتصاب والحمل غير المرغوب فيه وغيرها من المواضيع الاجتماعية ضد النساء نظراً للثقافة المجتمعية النمطية والتقاليد التي تحكم عدداً من المجتمعات العربية.



الخدمات الطبية: قال ان الفحص الطبي الشعري داخل الادارة. يقوم طبيب مختص منتخب من المركز الوطني للطب الشرعي بفحص الضحايا داخل الادارة في عيادة مجهزة دون الحاجة لنقلهم للمستشفيات العامة لتجنيبهم اي معاناة او ضغوط نفسية واختصاراً لوقت وتصدر الطبيب التقارير الطبية المعتمدة لدى القضاء وهذا يساعد على مراعاة السرية.

الخدمات الاجتماعية: وأشار الى وجود مكتب للخدمة الاجتماعية داخل الادارة يضم باحثين اجتماعيين من وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة نهر الاردن.

حيث يتولى هذا المكتب متابعة الحالات اجتماعياً من خلال تقديم النصح والإرشاد والقيام بزيارات منزلية لبعض الحالات ومتابعتها اجتماعياً لدراسة واقع الأسرة كاملاً ومعرفة اسباب وقوع الاساءة واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان عدم تكرار وقوع الاساءة مجدداً.

التوعية والإرشاد: وأكد العقيد الزعبي انه ايماناً بأهمية الدور الوقائي في الحد من وقوع الجرائم بشكل عام فقد وجهت الادارة جهودها وإمكاناتها لتحقيق رسالتها من خلال توعية المجتمع بهذه المخاطر وكيفية التعامل معها وأدوات البلاغ عنها عند وقوعها وأشار الى أن الادارة تنفذ حملات توعية مستمرة في المدارس والجامعات والأندية الشبابية ومجالس تنمية المجتمع المحلية البرامج واللقاءات والومضات التلفزيونية والإذاعية التي تنفذها الادارة باستمرار، إضافة إلى نشرات التوعية في الصحف والبوسترات التي يتم توزيعها في المحاضرات التوعوية كذلك العمل على تحديد الموقع الالكتروني للإدارة بكل ما هو مستجد في الادارة.

وأكد أن الادارة توفر ادارة حماية الأسرة اهتماماً بالغاً في تدريب الكوادر العاملة في ادارة حماية الأسرة (ضباط الشرطة، الباحثين الاجتماعيين من وزارة التنمية الاجتماعية، الباحثين الاجتماعيين من مؤسسة نهر الاردن و الاطباء الشرعيين و النفسيين) حيث اعتمدت الادارة مركزاً وطنياً واقليمياً في المنطقة للتدريب حول الموضوعات الخاصة بحماية الأسرة و ذلك في عام ٢٠٠٥ بقرار من المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

و حول التعاون الدولي ووضح العقيد الزعبي انه تم ايفاد عدد من ضباط الادارة لتدريب ضباط الشرطة والعاملين في موضوعات حماية الأسرة إلى العديد من الدول العربية الشقيقة والصديقة (السودان، سوريا، لبنان، اليمن، المغرب، مصر، تركيا)، كما تم تدريب العديد من العاملين في مجال حماية المرأة والطفل في الادارة، فقد تم تدريب كوادر من كل الشرطة البحرينية والسودانية والقطريه والفلسطينية والسورية. كما تم عقد العديد من المؤتمرات الاقليمية والعربية لضباط الشرطة حول موضوع حماية الأسرة من العنف.

وأكد العقيد الزعبي في ختام ورقته ان تحقيق حماية ورعاية الأطفال والنساء تحتاج الى تكامل الادوار بين المؤسسات المعنية من الشرطة والقضاء والبعنوانين بالرعاية الاجتماعية والنفسية والطبية والمساعدة القانونية والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة وجهود مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة الى دور العائلة والإعلام وأئمة المساجد والتربويين والبيئة المحلية.